بيت المَشورة
للاستشارات القانونية والمالية

بيت المَشورة

للاستشارات القانونية والمالية

الملف التعريفي

www.MashoraAdvisory.com @MashoraAdvisory info@MashoraAdvisory.com

كلمة الفريق الاستشاري

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: إنّ مشوارَ الألف ميل يبدأ بخطوة، ولتطوير حاضرِنا لا بدَّ من رَسمِ رؤيةٍ واضحةٍ لمستقبلنا. فقد وضَعنا في **بيت المَشُورة** قائمةً من الأهداف الاستراتيجية على أُسُسٍ صلبة، متطلّعين من خلالها ليس إلى التوسّع محلّياً فحسب، بل إلى العالمية بكلِّ المستويات؛ واضعين نصبَ أعيننا قِيَمنا ومبادئنا المستمدّة من أحكام الشريعة الإسلامية. في واقع الأمر، حتى نحظى بمكانَةٍ رائدةٍ في مجال الاستشارات، فإنّنا ندركُ أهمية الابتكار كعاملٍ مُحفِّزٍ لتحقيق ذلك. حيث نؤمن بأنّ الابتكار يتطلّبُ منّا أن نكون أكثرَ تأهُّباً ومرونةً وفِطنة؛ وهذا بدوره يحتِّمُ علينا اقتناصَ الفُرص ضمن بيئة الأعمال المستمرة في التغيُّر، بالاستفادة من التطوّرات المتسارعة في مجالات التقنية المالية، والذكاء الاصطناعي، والأتمَتَة الرقمية، وتحليل البيانات.

وجديرٌ بالذكر، إنّ شغفَ التفوّق والريادة هاجسٌ يدفعنا دوماً للتحليق إلى آفاقٍ جديدةٍ وأرحَب؛ فأفكارُنا الخلّاقة تتسابقُ لصياغة أفضل الحلول القانونية والمالية التي تتواءم مع كافة شرائح عملائنا من مجتمع الأعمال. فعندما يختارنا عملاؤنا للحصول على خِدمات قانونية أو مالية، فَهُم متيقّنون -بعد اليقين بالله عزّ وجل- بأنّ إمكاناتِنا وخِبراتِنا وتجاربَنا سيتم تطويعها لخدمةِ مصالحهم، وتلبيةِ تطلّعاتهم، وتحقيقِ أهدافهم. فشَغفُنا نحو تحقيق النجاح هو الدافع المستمر -بعد توفيق الله- للتغلّب على التحدّيات والعَقَبات؛ ولتقديم أفضل حلول الأعمال.

ومن هذا المُنطلَق، قُمنا بتأسيس **بيت المَشُورة** كمكتبٍ متخصّصٍ في تقديم خِدمات الاستشارات القانونية والمالية لمجتمع الأعمال، يهدِفُ إلى نَشر المعرفة والتوعية في شؤون التجارة وريادة الأعمال وإدارة الشركات في المناطق السورية المحرَّرة. لذا، حَرِصْنا منذ اليوم الأول على تبنّي أفضل ممارَسات المسؤولية المُجتمَعية، متمسّكين بهدفنا الأسمى، ألا وهو إحداثُ تغييرٍ إيجابيٍ في المجتمع الذي نعمل من خلاله.

توشكُ الحضارة أن تدخلَ ثورةً صناعيةً رابعة، تقومُ على التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في شتّى المجالات. فقد أطلَّ علينا عهدٌ جديدٌ لا يمكن النكوصُ عنه. حيث تغيّرت أساليبُ عَيشِنا وممارستِنا لأعمالنا وتعامُلاتنا تغيّراً جوهرياً ومتسارِعاً. وهذا الواقع الجديد الذي بدأنا نعيشه يتطلّبُ منّا مسايرتَه، عبر تغيير الصورةِ النمَطية عن

خِدمات الاستشارات القانونية والمالية التقليدية، وإعادة صياغتها. فقد أصبحَ لِزاماً علينا اعتماد طرائق وحلول مبتكَرة وغير تقليدية في ممارستِنا لأعمالنا وخِدماتنا، تتّسِقُ مع الظروف الاستثنائية التي تعيشها المنطقة. ويتطلّبُ منّا ذلك، الاعتماد على مبدأ الابتكار في تقديم خِدماتٍ استشاريةٍ عصريةٍ تساعد في تحقيق أهداف عملائنا من رجال الأعمال والشركات، وتُحدِثُ تحوُّلاً في التعاطي مع احتياجاتهم وتطلّعاتهم.

في إطار بيئة الأعمال المعقّدة والأحداث المتسارعة هذه الأيام، وفي مشهدٍ اقتصاديٍ متأثرٍ بحالة عدم اليقين وارتفاع المخاطر التي استمرت لسنوات، نواصلُ في **بيت المَشُورة** سَعيَنا إلى تحقيق رؤيتنا وأهدافِنا الاستراتيجية المتمثّلة في تمكين وإلهام عملائنا بمهنيةٍ وكفاءةٍ عاليتَين، والمساهَمة في دَفعِ عجلة التطوير والتنمية، والنهوض بمجتمع الأعمال في المناطق السورية المحرَّرة، وتقديم قيمةٍ مُضافةٍ للمجتمع الذي نزاولُ من خلاله أعمالَنا. ومن هذا المنطلَق، يحْدُونا الكثيرُ من الطموح والتطلّعات بمواصلة الإنجاز في تحقيق رؤيتنا وأهدافنا.

وفي الخِتام، نَودُّ أن نُعرِبَ عن شُكرِنا وامتنانِنا لعملائنا الكرام على ثِقتِهم الكبيرة بنا، التي كان لها بالِغُ الأثرِ في تحقيقنا للتقدُّمِ والنجاح، ولتبوّئنا مكانةً بارزةً ضمن الجهات الاستشارية الفاعِلة. ونسألُ الله تعالى أن يجعلَ مقاصدَ أعمالِنا وخِدماتِنا ساميةً، وأن يوفّقَ كلَّ من سعى لإنجاحه وينفَعَ به.

بيتُ المَشُورة

مَن نحنُ؟

من خلال باقة خِدماتنا الاستشارية المتميّزة، نساهمُ في **بيت المَشُـورة** بشكلٍ كبيرٍ وفعّال في تمكين رجال الأعمال السوريين والشركات السورية وتحقيق أقصى قيمةٍ مضافةٍ لأعمالهم، ودَفع عجلة التطوّر والتنمية الاقتصادية للمناطق السورية المحرَّرة. وكما هو الحال لدى كبرى مكاتب وشركات الاستشارات العالمية، فإنَّ مبدأ الشراكة الاستراتيجية مع عملائنا يمثِّلُ عاملاً أساسياً في فلسفةِ عمل **بيت المَشُـورة**. فقد استطعنا -بفضل الله- أن نكونَ شريكاً موثوقاً لرجال الأعمال وكبرى الشركات ضمن المناطق السورية المحرَّرة، وداعماً رئيساً في تقديم أفضل حلول الأعمال وخِدمات المَشُـورة القانونية والمالية.

ومن هذا المُنطلَق، تبنَّينا عند تأسيسنا **لبيت المَشُـورة** مسؤوليةَ تقديم خِدمات المَشُـورة القانونية والمالية بمِهنيةٍ عالية، عبر استقطابنا لمستشارين متخصّصين ضمن فريق عملٍ محترف، يعملون وِفقَ منهجيةٍ علميةٍ ومِهنيةٍ عالية. إذ نسعى إلى تحسين المناخ الاستثماري للوصول بالمنطقة إلى البيئةِ الاستثمارية المناسبة والحاضِنة للأعمال، ومَدِّ الجسور بين عملائنا من أصحاب المشاريع ومديري الشركات من جِهة، وبقية عملائنا من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال الراغبين في الاستثمار من جهةٍ أخرى. حيث استطعنا أن نحقِّقَ رؤيتَنا وأهدافَنا في أن نصبح الجهةَ الرائدة في مجال خِدمات المَشُـورة القانونية والمالية في المناطق السورية المحرَّرة، وما ذلك إلّا ترسيخٌ للسمعةِ الحسنةِ التي نحظى بها ضِمن مجتمع الأعمال.

التزامُنا بأحكام الشريعة الإسلامية

إنّ التزامَنا بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واهتمامَنا بأعلى المعايير القانونية والمالية المِهنية، في تقديمنا لكافة خِدمات المَشُورة، هما الدافِعان الحقيقيان -بعد توفيق الله- لتطوُّر أداء عملائنا ونجاحِ مشاريعهم. فالتزامُنا بأحكام الشريعة الإسلامية يضمَنُ لنا التحلّي بالشفافية والمسؤولية والنزاهة، ويحُولُ دونَ تخلّينا عن غاياتنا وأهدافنا الرئيسة؛ ويضمنُ -بحول الله- تحقيقَ النجاح لعملائنا وتَطوّر أعمالهم

أهدافُنا

بجانبِ سَعْينا الحثيثِ والمتواصل في سبيل تحقيق أهداف عملائنا وتطلُّعاتهم، والمساهَمة في دَفع عجلة التنمية الاقتصادية للمناطق السورية المحرَّرة، على النحو الذي يُرسِّخُ مكانتَنا ودورَنا الريادي في مجال خِدمات المَشُورة القانونية والمالية، نهدِف في **بيت المَشُورة** إلى تحقيق ما يلي:

١. أن نكون الجهة الرائدة في تقديم أفضلِ خِدمات المَشُورة القانونية والمالية وحلول الأعمال المتوافِقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢. أن تكون خِدماتنا أيقونةَ نجاحٍ مثالية لتمكين وإلهام رجال الأعمال السوريين والشركات السورية في تطوير الأعمال، ومعالَجة المشكلات المالية والقانونية والإدارية بمهنيةٍ وكفاءةٍ عاليتَين.

٣. تحقيق أقصى قيمةٍ مضافةٍ لأعمال عملائنا ومشاريعهم، والسعيُ الدؤوب في مساعدتهم في تحقيق أهدافهم وتلبية احتياجاتهم وتطلّعاتهم.

٤. الحفاظ على الكوادر البشرية الوطنية في مجالات: فقه المعاملات، والقانون التجاري، والمحاسبة والمالية، وذلك من خلال توفير بيئةِ عملٍ صحيةٍ ومحفزّةٍ للابتكار والإبداع.

٥. تعزيز العلاقات الاستراتيجية المُستدامة مع عملائنا، وشركاء الأعمال، وموظفينا، والمجتمع ككل.

رؤيتُنا

أن نكون المستشار الأول والموثوق ضمن المناطق السورية المحرَّرة في تقديم خِدمات المَشُورة القانونية والمالية، وحلول الأعمال المبتكَرة، المتوافِقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

رسالتُنا

تتمثّل رسالةُ **بيت المَشُورة** في إحداثِ تغييرٍ إيجابي في المجتمع الذي نعملُ من خلاله، عبر تقديم خِدمات المَشُورة القانونية والمالية بمستوى عالٍ من الكفاءة والجودة والمصداقية، من خلال فريقٍ من المتخصصين في فقه المعاملات، والقانون التجاري، والمحاسبة والمالية.

قِيَمُنا

تنبثقُ قِيَمُنا من ثقافتنا وهويتنا الإسلامية، وملتزِمون بتجسيدِ هذه القِيَم في كافة خِدماتنا وتعاملاتنا في كل الأوقات. وتمثّلُ قِيمُنا نهجَ العمل الذي نسلُكه في **بيت المَشُورة**، فقد كانت -ولا تزال- هذه القِيَم نِبراساً نسترشدُ بضوئه الذي لم ولن ينطفئ بإذن الله، وهي كما يأتي:

- **الالتزام**: نلتزمُ بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة خِدماتنا وتعاملاتنا.
- **الأمانة:** نؤمن بأنّ حِفاظَنا على خصوصية عملائنا يجب أن يمتزجَ بمبدأ الأمانة والموثوقية والمِهنية العالية، لتكتمل أهم أسُس العمل الاستشاري.
- **الابتكار**: نسعى دوماً إلى الابتكار والتميّز والإبداع لمواكبة كافة المستجدّات في مجال الاستشارات القانونية والمالية، لنلبّي تطلُّعات واحتياجات عملائنا من رجال الأعمال والشركات.
- **المسؤولية**: نسعى إلى تقديم قيمةٍ مضافةٍ لعملائنا وللمجتمع ككل، عبر مساعدة عملائنا في تحقيق النجاح المتواصل في أعمالهم.
- **الثقة**: هي مفتاحُنا لتعزيز مصداقيتِنا، والمحافظة على مكانتِنا لدى عملائنا، وتوطيد علاقاتٍ متينةٍ وطويلة الأمد معهم.
- **المشارَكة:** نشارك معرفتَنا وخبرتَنا مع عملائنا، حيث نؤمنُ بأنّ ما نقدّمه من خِدمات استشارية تُعَد أفضلَ طريقةٍ لمساعدة الآخرين وتقديم الدعم لهم.

معايير السُلوك الأخلاقي

يلتزِمُ فريقنا الاستشاري بأعلى المعايير المِهنية والسلوك الأخلاقي. كما نلتزمُ بالحفاظِ على أعلى معايير النزاهةِ والأمانةِ والمسؤولية، وتعزيز الثقافةِ المؤسّسية في التعامل مع عملائنا. ويُعتَبر الالتزامُ مترسِّخاً بالفِعل في ثقافة **بيت المَشُورة**، حيث يُعَدُّ جزءاً لا يتجزأ من أعمالنا وخِدماتنا. لذلك، فإنّه من مسؤوليات كادرِنا مراعاة الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والمِهنية التي من شأنها توطيد علاقاتنا بعملائنا وتعزيز سُمعتنا.

وكجزءٍ من سَعْينا الحثيث نحو هدفِنا المتمثّل في خَلقِ قيمةٍ مُضافةٍ لأعمالِ عملائنا، قُمنا بإقرار «**مدوّنة قواعد السلوك**»، والتي تغطّي طَيفاً واسعاً من الموضوعات والحالات المحتمَلة في بيئة الأعمال، بما في ذلك: آداب التعامل مع العملاء، ومكافحة الرشوة والاحتيال، ومكافحة غسيل الأموال، وسياسة الإبلاغ عن المخالَفات، وسياسة تعارض المصالح، وسياسة سرّية المعلومات، وحماية الملكية الفكرية، وغيرها. حيث تُعَدُّ «**مدوّنة قواعد السلوك**» إحدى أهم المقوِّمات الرئيسة التي يرتكزُ عليها نجاحُنا وتطوُّرُنا حاضراً ومستقبلاً. وعليه، تُشكِّلُ هذه المدوّنة إطاراً شاملاً لممارستنا لأعمالنا، وتساعدنا -بإذن الله- على اتخاذ القرارات الصائبة في كلِّ الأوقات وفي جميع الأحوال.

ونؤكّدُ أنّ فريقَنا الاستشاري يتعاملُ مع عملائنا، وفيما بينهم، بأعلى درجات الرُقي وأقصى درجات المسؤولية، تماشياً مع هذه المدوّنة المعتمَدة، المستمَدّةِ من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير المِهنية الدولية.

من هم عملاؤنا؟

إنّ ما يدعونا إلى الفَخر والاعتزاز هو ثقةُ عملائنا بنا، إذ تتجلّى ثقتُهم في جعْلِنا الشريك الاستشاري الأول والأكثر موثوقية في تقديم خِدمات المَشُورة القانونية والمالية وتوفير حلول الأعمال، ومن أمثلة عملائنا:

- الشركات السورية الفاعِلة في المناطق السورية المحرَّرة، الراغبة في توسيع أعمالها ونشاطاتِها، أو زيادة رؤوس أموالها، أو إعادة هيكلتها، أو غير ذلك من إجراءات الشركات.
- رجالُ الأعمال السوريون من أصحاب المشاريع والشركات الراغبون في تطوير أعمالهم وتوسيع نشاطاتهم عبر الحصول على خِدماتنا.
- الشركات الخليجية والأجنبية الراغبة في الاستثمار بشكلٍ مباشر في المناطق السورية المحرَّرة، إذ نقومُ بتوعيتِهم بمزايا الاستثمار فيها، وتعريفهم بالشركات السورية الفاعِلة ذات الأنشطة المُماثِلة، ومساعدتهم في تذليلِ العَقبات القانونية والتمويلية والتنظيمية أمامهم، عبر تزويدهم بالمَشُورة القانونية والمالية التي تلبّي احتياجاتِهم وتساعدُ في تحقيق أهدافهم.
- الكيانات التجارية الراغبة في ترتيب عمليات الاندماج أو الاستحواذ أو التخارج أو التصفية.

بماذا يتميّز بيتُ المَشُورة؟

١. **علاقاتٌ متينةٌ مع عملائنا وشركاء الأعمال**

نَحرصُ على الاحتفاظ بعلاقاتٍ إيجابيةٍ ومُستدامة مع عملائنا، والجهات الحكومية، وشركاءِ الأعمال، والمجتمع ككل. حيث إنّ إضفاءَ روحِ الإيجابية والمسؤولية على هذه العلاقات يساهمُ بشكلٍ فعّال في تحقيق أهدافنا ورؤيتنا على المدى الطويل. فنحنُ نعملُ بجدٍ واهتمامٍ بالِغَين مع الجميع لتقويةِ واستدامة هذه العلاقات، والوصول إلى تحقيق غاياتِنا وأهدافِنا المرجوّة.

٢. **فريقٌ استشاريٌ ذو خبرةٍ عالية**

يتولّى إدارةَ **بيت المَشُورة** فريقٌ استشاريٌ من المتخصّصين على مستوى عالٍ من المعرفةِ والدرايةِ والمسؤولية، ممّن يملكون خبرةً طويلةً في تأسيس شركات المساهَمة، وإدارة الاستثمارات، وصياغة عقود التمويل، وهيكلة الشركات؛ وممّن سجّلوا نجاحاتٍ عبر مجموعةٍ متنوّعةٍ من الأعمال والاستثمارات والمشاريع الريادية.

٣. **الفَهمُ الجيّد بمتطلّبات واحتياجات عملائنا**

نتفهّمُ جيّداً متطلّبات واهتمامات عملائنا واحتياجاتهم، على مُختلَف مستوياتهم وفئاتهم. ونَصبو دائماً إلى مساعدتهم في تحقيقِ أهدافهم، وتلبيةِ احتياجاتهم بما يضمن تحقيق القيمة المُضافة لأعمالهم.

٤. **الالتزام بأعلى المعايير المِهَنية**

حِرصاً منّا على سمعتِنا المرموقة في مجتمع الأعمال، والتزاماً بقيَمِنا التي تعهّدنا بالحِفاظ عليها والالتزامِ بها، فإنّنا نتقيّدُ بأعلى المعايير المِهَنية في تقديمنا لخدماتنا وفي كافة تعاملاتنا.

٥. **إدارةٌ حصيفةٌ للمخاطر**

نُولي اهتماماً بالغاً بإدارة المخاطر، والتي تُعتبَرُ من العناصر الأساسية لنجاح أي مشروعٍ أو عملٍ تجاري. وبناءً عليه، نقومُ باستمرار بتحديد وتحليل المخاطر المصاحِبة لمشاريع عملائنا وشركاتهم، وبالتالي تقييم تلك المخاطر ومعالجتها عبر التخفيف من آثارها على الأعمال.

استراتيجيتُنا

ممّا لا شكّ فيه، أنّ مفتاحَ النجاحِ في مجال خِدمات الاستشارات هو الاعترافُ بالقِيَمِ والتمسُّكُ بها، وامتلاكُ رؤيةٍ طموحةٍ وخطةٍ استراتيجيةٍ واضحة في إطار سَعْينا إلى تحقيق رؤيتنا. إذ تعتمدُ استراتيجيتُنا في **بيت المَشُورة** على ما يأتي:

- الابتكار في تقديم الخِدمات الاستشارية: حيث نعمل على تقديم الحلول والخِدمات القانونية والمالية المتميّزة، بمخرَجاتٍ جديدةٍ ومبتكَرةٍ لكافة شرائح عملائنا من مجتمع الأعمال.
- السعي الدؤوب إلى التطوير والابتكار: نعملُ على مواصلة التعلّم، واكتساب الخبرة والمعرفة، والتطوير المستمر بما يحقّقُ المزيدَ من النجاح لنا ولعملائنا، ويساهمُ في تطوير الأعمال.
- الالتزام بتحقيق ما نَعِدُ به: نحرِصُ كلَّ الحرصِ على الوفاء بالتزاماتنا تجاه عملائنا وشركاء الأعمال، ولا نَعدهم بما لا نتأكد من قدرتنا على تحقيقه، وذلك للحفاظ على ثقتهم بنا.
- الاستثمار في رأس مالنا البشري: نفخرُ بأعضاء فريقنا الاستشاري من الشباب السوريين المتفانين والطَموحين، الذين يتميّزون بمؤهلاتٍ علميةٍ وخبراتٍ عملية على أعلى المستويات، ويلتزمون بأقصى درجات النزاهة والمصداقية والمسؤولية، ويكرّسون خبراتهم وكفاءاتهم لخدمة عملائنا والمجتمع ككل.
- الشراكة الاستراتيجية مع عملائنا: إذ نَبذُل كافةَ الجهود المُمكِنة لتلبية احتياجات عملائنا، ولبناءِ علاقةٍ مُستدامةٍ معهم، مبنيّةٍ على الثقة والمصداقية والمسؤولية.

أعمالُنا

نفخَرُ في بيتِ المَشُورة بأنّه منذُ تأسيسِنا لمكتبِنا -ولله الحمد- حقّقنا العديدَ من الإنجازات والنجاحات على مختلَفِ الأصعدة، وهي كما يلي:

١. توقيع العديد من الاتفاقيات مع عددٍ من رجال الأعمال والشركات لتقديم خِدمات المَشُورة القانونية والمالية وحلول الأعمال: كإعادة هيكلة رأس المال، وإعادة هيكلة الديون، وصياغة عقود الشراكة والتمويل والتوريد، وترتيب عمليات الاستحواذ والاندماج.

٢. الحصول على ثقة الجهات الحكومية والتنظيمية، والمشارَكة في إعداد ومراجعة العديد من مسودّات القوانين والأنظمة واللوائح التنظيمية السارية في المناطق السورية المحرَّرة، **كقانون الشركات، وقانون الإفلاس، والقانون التجاري**. حيث بفضل الله، تمّ إقرار قانون الشركات واعتماد مقترَح عقود تأسيس ونظام أساس الشركات.

٣. تقديم خدمة «الفحص النافي للجهالة» (Due Diligence) للعديد من عملائنا من الشركات ورجال الأعمال الراغبين بالاستحواذ على حصصٍ في عددٍ من الشركات.

٤. تقديم خِدمات المَشُورة المالية لكبار رجال الأعمال في المناطق السورية المحرَّرة، ومساعدتهم وتوجيههم في تطوير أعمالهم ومشاريعهم، وهيكلة رأس المال بما يتناسب مع أهدافهم واحتياجاتهم.

٥. تقديم خِدمات المَشُورة القانونية لعددٍ من رجال الأعمال ومديري الشركات الراغبين في إعادة الهيكلة القانونية لشركاتهم: كتحديد الشكل القانوني المناسب للشركة، وإعداد وصياغة عقد التأسيس والنظام الأساس، وإعداد لوائح وسياسات الحوكمة، وإعداد سياستَي تعارض المصالح وإدارة المخاطر، وغيرها من اللوائح والسياسات.

٦. إعدادُ دراسات جدوى اقتصادية لعددٍ من المشاريع الريادية الصناعية والخدمية والتجارية الكبرى في المناطق السورية المحرَّرة.

٧. هيكلة العديد من الشركات العائلية، وتقديم خِدمات المَشُورة القانونية والمالية لتحويلها إلى شركات ذات مسؤولية محدودة وشركات مساهَمة مُقفلة، وإعداد الميثاق العائلي، وتوزيع الحصص بين الورثة، وغيرها.

٨. ترتيب عمليات التمويل بعقود (المضاربة)، و(تمويل برأس المال العامل)، و(المرابحة)، و(التورُّق)، و (المشاركة)، و(الاستصناع)، و(السَّلم)، و(الإجارة بنوعيها التشغيلية والتمويلية) للعديد من عملائنا من الشركات ورجال الأعمال.

٩. إعداد وصياغة عقود الوكالات التجارية وعقود الامتياز التجاري لعددٍ من الكيانات التجارية.

١٠. صياغة العديد من عقود التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعدد من عملائنا من رجال الأعمال والشركات (كالتمويل بالمرابحة، والتورُّق، والاستصناع، والإجارة، والمشاركة).

الغَرَض من المَشُورة القانونية

بلا شك، أنّ غاية رجال الأعمال ومديري الشركات من الحصول على المَشُورة القانونية هو رغبتهم في الحصول على إجابة لتساؤلات قانونية: كالبحث مثلاً عن حلّ قانوني للخروج من علاقةٍ تعاقديةٍ ما، أو لعقد شراكةٍ أو تمويلٍ مع آخَرين، أو لاتخاذ قرارٍ بشأن نزاعٍ ما، أو للتخارج من استثمارٍ معيَّن، وغيرها من التساؤلات والحالات التجارية الشائعة.

وهناك جانبٌ آخر، تظهر من خلاله أهميةُ خِدمات المَشُورة القانونية والمالية، وهو توفير الوقت والجُهد والمال. فحصولُ عملائنا على المَشُورة المناسبة، قبل البدء بمشروعٍ معيّن أو تأسيس شركة، يوضّح جدوى ذلك من عدمه ومدى تناسب هذا المشروع أو تلك الشراكة مع طبيعةِ الأعمال، ويرجِّح شكلَ الشركة المناسب. وبذلك، يكون عملاؤنا قد وفّروا الوقتَ والجهدَ والمالَ في سبيل تأسيس المشروع أو الشركة محلّ المَشُورة. وتُفيد المَشُورة القانونية المناسبة والدقيقة في ضمان معرفة الحقوق والواجبات القانونية، والقدرة -بحول الله- على اتخاذ القرارات الصائبة بناءً على موقف ووضع العميل، وتجنُّب حدوث نزاعٍ أو خلافٍ قانوني لاحقاً.

“وتُفيد المَشُورة القانونية المناسبة والدقيقة في ضمان معرفة الحقوق والواجبات القانونية، والقدرة -بحول الله- على اتخاذ القرارات الصائبة بناءً على موقف ووضع العميل، وتجنُّب حدوث نزاعٍ أو خلافٍ قانوني لاحقاً.”

خِدماتُنا

نرتكزُ في **بيت المَشُـورة** -بعد اعتمادنا على الله- على اتّساعِ دائرةِ علاقاتنا، وثقةِ عملائنا، وعُمقِ خبراتنا وتجاربنا المتراكمة. حيث نتمتّعُ بحضورٍ بارزٍ وفعّال ضمن المناطق السورية المحرَّرة، ونعملُ على تعزيز علاقاتنا المؤسّساتية الوثيقة مع مختلفِ أصحاب المصلحة (Stakeholders). ونظراً لما نتمتّعُ به من قدرةٍ على توليد الأفكار والحلول الممزوجة بقوةِ روابطنا مع شركاء الأعمال، فإنّنا قادرون -بحول الله- على إيجاد أفضل حلول الأعمال المبتكَرة لعملائنا من رجال الأعمال والشركات، بالإضافة إلى تزويدهم بالمَشُـورة والمقترَحات القيّمة لتطوير وتنمية أعمالهم. ولقد قُمنا بتصميمِ خِدماتنا الاستشارية وصياغةِ حلول الأعمال لمساعدة عملائنا في تلبية احتياجاتهم، وتحقيق أهدافهم ضمن هذه البيئة الاقتصادية المستمرّة في التغيّر.

نقدِّم في **بيت المَشُـورة** أفضلَ حلول الأعمال المتوافِقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تشملُ خِدماتنا، على سبيل المثال لا الحصر، **المَشُـورة المالية** (Financial Advising) والتي تشمل: ترتيب الصفقات (Arranging)، وترتيب عمليات الاكتتاب (Placements)، وإعادة الهيكلة المالية للشركات (Corporate Restructuring)، والتقييم المالي (Valuation)، وترتيب عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A)، وتصفية المشاريع والشركات (Liquidation). **والمَشُـورة القانونية** (Legal Advising) والتي تشمل: صياغة العقود، وتأسيس الشركات، وإعادة الهيكلة القانونية للشركات، والفحص النافي للجهالة، وحصر الإرث، وفض نزاعات الشركاء، وإعداد سياسة ولوائح الحوكمة، وهي كما يأتي:

1. خِدمات المَشُـورة القانونية (Legal Advising)

تتّسمُ خِدماتُنا القانونية بالتنوّع والتكامل، مستندةً في ذلك على مِنهجيةٍ شرعيةٍ وقانونيةٍ تتماشى مع التغيّرات والتطوّرات الحديثة التي تشهدها بيئة الأعمال. وقد ركّزنا في **بيت المَشُـورة** على تقديم خِدمات مَشُـورة قانونية، لتشمل ما يلي:

أ. صياغة ومراجعة العقود (Contract Drafting)

إنّ صياغةَ العقود تُعَدُّ من أهم المهارات القانونية التي يتمُّ الاستعانةُ بها في الكثير من المعامَلات، سواءً كان المتعاقدون أفراداً أم شركات. فالأصلُ في العقود أنّها تُبنى على الثقة بين

الأطراف المتعاقِدة، ولكن لا يجب اعتبار الثقة المعيارَ الأساس في التعاقد، فهي لا تمنَع نشوءَ الخلافات لاحقاً. لذلك، فإنّ الاستعانة بمتخصّصين في مجال فقه المعاملات والقانون التجاري لصياغة العقود وِفقَ أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الناظِمة يَحِدُّ -بحول الله- من حدوث نزاعٍ أو خِلافٍ بين المتعاقدين. ومن الإثباتات الدالّة التي يُستشهَدُ بها على أهمية صياغة العقود، هو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شيئاً) [البقرة:٢٨٢]. وكذلك، من أهمّ القواعد الفقهية بخصوص صياغة العقود: «**العِبرةُ في العقود للمقاصِد والمعاني لا للألفاظ والمباني**»، وهذا يؤكّد على أهمية الصياغة المِهنية عند كتابة العقود، حيث تُعَد دلالةً لمكنون إرادة طرفَي العقد.

استناداً إلى ما سَبَق، نقدِّم في **بيت المَشُورة** خِدمة صياغة العقود التجارية وِفقَ الأُسُس الشرعية والقانونية، حيث نركّز عند صياغتنا لأي عقدٍ تجاريٍ على مبدأ الاستدامة في العلاقة التجارية بين المتعاقدين؛ عبر وَضع كافة الاحتمالات المُمكنة لحدوث أي خلافٍ مستقبلي، وإيجاد حُلول شرعية وقانونية من خلال الصياغة المِهنية السليمة والواضحة للعقود. وتغطي خِدماتُنا في صياغة العقود مجالات: التمويل بالمرابَحة، والتورُّق، والمشارَكة، والمضاربة، والبيع والشراء والإيجار، والمقاولة، والرَّهن، والتوظيف، واتفاقية الشروط والأحكام، واتفاقية عدم الإفصاح، والوصايا والهِبات، والميثاق العائلي للشركات العائلية، والاندماج والاستحواذ، ولوائح النظام الداخلي للشركات، وعقود التأسيس ونظام الأساس للشركات، والوكالات التجارية وعقود الامتياز التجاري، والتوريد، وغيرها.

وتجدُر الإشارة إلى أنّنا نقوم أيضاً بخدمة مراجعة العقود التجارية والاتفاقيات المُبرَمة سابقاً، حيث نقدِّم تقريراً وافياً برأينا لأوجهِ القصور في بنود ومواد العقد، مع اقتراحِ المعالَجة الشرعية والقانونية المناسبة لها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّنا نراعي عدداً من المعايير، وأهمّها التأكّد من البنود التالية:

- عدم مخالفة موضوعِ العقد وبنودِه لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين واللوائح المعتمَدة في البلاد.
- أهليةُ الأطراف المتعاقِدة، ومدى توفُّر كافةِ أركان العقد.
- عدم مخالَفة العقد لأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى توافُقِهِ مع القوانين واللوائح الناظِمة.
- تَوفُّر بنود تنصُّ على تحديد مدة العقد وانتهائه، وما إذا كان العقد يتضمّن إمكانية التجديد من عدمه، وطريقة التجديد.

- تَوفُّر الضمانات التي يجب أخذُها بالنسبة لأطراف العقد.
- صحة ووضوح العبارات، ودقة المصطلحات الواردة في العقد، وسلامتها من الأخطاء الإملائية والنحوية.
- تحديد طُرق السداد المعتمَدة، وتضمين بنود التعويض والشروط الجزائية للطرف الذي يَنتَهكُ أياً من البنود الواردة في العقد.

ب. تمويل الشركات (Corporate Finance)

بفضل الله، نمتلكُ المعرفةَ والخبرةَ في هيكلةِ عمليات التمويل، وصياغة عقودها، والتفاوضِ نيابةً عن العميل حول كافة الجوانب القانونية والمالية بشأنها، بما في ذلك صِيَغ التمويل الآتية:

١. التمويل بصيغة التورّق.
٢. تمويل رأس المال العامل بصيغة المرابحة.
٣. التمويل بصيغة الإجارة بنوعيها التشغيلية والتمويلية.
٤. التمويل بصيغة الاستصناع.
٥. التمويل بصيغة السلَم.

ج. خِدمات الشركات (Corporate Legal Services)

يُعَد تأسيسُ الشركات عمليةً متعدّدة الجوانب، وتتطلّبُ سلسلةً من الخطوات المتمثِّلة في:

- تحديد غَرَض (نشاط) الشركة.
- تحديد الاسم التجاري للشركة.
- تحديد الشكل القانوني المناسب، سواءً كانت شركة مساهَمة، أو ذات مسؤولية محدودة، أو تضامُن، أو توصية بسيطة، أو توصية بالأسهم.
- تحديد المركز الرئيس للشركة.
- إعداد وصياغة عقد التأسيس والنظام الأساس، وكافة الوثائق والمستندات ذات الصلة والمطلوبة للتسجيل.
- تحديد الشركاء (المؤسِّسين): أسمائهم، وحِصصهم، وجنسياتهم، وعناوينهم.
- استخراج السِجِلّ التجاري لدى دائرة السجل التجاري، حتى تصبح الشركة كياناً قانونياً.
- متابعة إصدار كافة التراخيص التجارية والصناعية ذات العلاقة بالنشاط.

فعند صدور شهادة السِجِلّ التجاري الذي يُعَد بمثابة موافقة من وزارة الاقتصاد على طلب تأسيس الشركة، حينها يحق لمؤسّسي الشركة ممارسة النشاط التجاري. ولا تكتسب الشركة شخصيتَها الاعتبارية إلّا عند إشهارِها بعد ذلك. وتتنوّع الأشكال القانونية

للشركات حسب قانون الشركات الصادر من حكومة الإنقاذ السورية، كما يلي:

- **شركة التضامن:** هي شركة يؤسِّسها شخصان أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية، يكونون فيها مسؤولين شخصياً في جميع أموالهم وبالتضامن عن التزامات الشركة، ويكتسبُ الشريك فيها صفةَ التاجر.
- **شركة التوصية البسيطة:** هي شركة تتكوّن من فريقين من الشركاء، فريقٌ يضمُّ على الأقل شريكاً من ذوي الصفة الطبيعية يكون مسؤولاً شخصياً في جميع أمواله وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، وفريقٌ آخر يضمُّ على الأقل شريكاً من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية موصِياً لا يكون مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها إلّا في حدود حصته من رأس مال الشركة، ولا يكتسِب الشريك الموصِي صفةَ التاجر.
- **شركة التوصية بالأسهم:** هي شركة تتكوّن من شركاء متضامنين -لا يقلّ عددهم عن اثنين- مسؤولين عن التزامات الشركة في جميع أموالهم، ومن شركاء مساهمين -لا يقلّ عددهم عن ثلاثة- لا يُسألون عن التزامات الشركة إلّا في حدود ما يملكون من أسهمٍ في رأس المال.
- **شركة المساهَمة العامة:** هي شركةٌ يؤسِّسها (خمسة) مؤسّسين على الأقل، من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، ويكون رأسُ مالها مقسَّماً إلى أسهمٍ قابلةٍ للتداول، وتكون الشركةُ وحدها مسؤولةً عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها، ولا يُسأل المساهمُ إلّا بقدر مساهمته في رأس المال، وتقتصر مسؤولية المساهم تجاه الشركة على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها.
- **شركة المساهَمة المُقفلة:** هي الشركة التي لا يقلّ عدد المؤسسين فيها عن اثنين ولا يزيد على مائتي مساهم، ويُقسَّم رأسُ مالها إلى أسهم اسمية متساوية القيمة تُدفَع قيمتها بالكامل، وذلك عن طريق التوقيع على عقد التأسيس والالتزام بأحكام هذا القانون، ولا تُطرَح أسهمها للاكتتاب العام، ولا يُسأل المساهمُ فيها إلّا في حدود ما يملكه من أسهم. ويجب ألّا يقل رأس مال الشركة المُصدَر عن 500,000$ (خمسمائة ألف دولار أمريكي).
- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** هي الشركة التي لا يقلُّ عددُ الشركاء فيها عن اثنين ولا يزيد على خمسين شريكاً من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية،

وتُعَد ذمتُها مستقلّة عن الذمة المالية لكل شريك فيها. وتكون الشركة وحدُها مسؤولةً عن الديون والالتزامات المترتّبة عليها أو الناشئة عن نشاطها، ولا يكون الشركاء فيها مسؤولين عن هذه الديون والالتزامات إلّا بقدر حصتِهم في رأس المال.

د. خِدمات المَشُورة للشركات العائلية (Family Business Advisory)

انطلاقاً من إيماننا العميق بأهمية الكيانات العائلية للاقتصاد الوطني، فإنّنا نركّز في انتقائنا لعملائنا على فئة الشركات العائلية، حيث نُساند هذه الشركات في كافة مراحل حياتها: التأسيس، والهيكلة القانونية والمالية، والحِفاظ على استمراريتها بما يؤهّلها لرفع كفاءتها، وتقليص احتمالية فشلها. ومن ضمن باقة خِدماتنا الخاصة بالشركات العائلية:

- التحكيم وفضّ النزاعات العائلية: فعند نشوء نزاعٍ أو خلافٍ بين الشركاء، يتولّى فريقُنا الاستشاري مساعي المصالَحة بأحدث الطرق العلمية والمِهنية، والتي تُغني عملاءنا عن اللجوء إلى القضاء وتصعيد الخلاف والنزاع.
- حَوكمة الشركات العائلية: نقوم بإعداد سياسات ولوائح الحوكمة ومبادئ الإفصاح والشفافية، المستمدَّة من الممارسات العالمية في حوكمة الشركات، والتي تساعد الشركات العائلية في رفع مستوى أدائها، واستدامة عوائدها عبر الأجيال المتعاقِبة، مع الأخذ بالاعتبار الطابع الفريد للشركات العائلية السورية.
- الميثاق العائلي: نعملُ على صياغة المواثيق للشركات العائلية من خلال أفضل الممارسات والنماذج الدولية، بالاستناد إلى رؤية ورسالة العائلة وقِيَمِها، لتمكين أصحاب المصلحة من فَهم نظام الشركة الأساس، والتعريف بحقوق والتزامات وصلاحيات المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من أبناء العائلة، مع الأخذ بالاعتبار الطابع الثقافي والاجتماعي للعائلة.
- تصفية وقِسمة تَرِكات الشركات العائلية: نُشرف على توزيع الثروة بين الورثة وِفق أفضل الممارسات الشرعية والقانونية، وبما يتناسب مع طبيعة الأصول والعلاقة العائلية بين الورثة، حيث نتعامل مع تَنوّع أصول التَرِكات، من عقارات وأسهم وحِصص وعروض، بما يحقق مصالح عملائنا مؤسّسي الشركات العائلية وورثتهم.

هـ. إعادة هيكلة الشركات (Legal Restructuring)

غالباً ما تحتاج بعضُ الشركات إلى إجراء إعادة هيكلة قانونية عند قيامِها بأيٍ من الأغراض الآتية:

١. دخولُ شريكٍ جديد أو تخارجُ بعضِ الشركاء من الشركة.

٢. تغيير الشكل القانوني للشركة، كأن تتحوّل، على سبيل المثال، من شركة تضامُن إلى شركة ذات مسؤولية محدودة أو إلى مساهَمة مُقفلة.

٣. تعرُّض الشركة للإفلاس، أو عند رغبة الشركاء بحَلّ الشركة وتصفيتها.

٤. رغبة الشركاء بتعديل بنود عقد التأسيس ونظام الأساس.

٥. رغبة الشركاء بإضافة نشاطٍ جديدٍ ضمن أنشطة الشركة، ممّا يتطلّب تعديلات في عددٍ من بنود عقد التأسيس ونظام الأساس.

٦. رغبة الشركاء في دمج الشركة بشركة أخرى، أو بالاستحواذ على حصص مؤثّرة في شركة أخرى.

و. الفحص النافي للجهالة (Due Diligence)

هي عمليةٌ احترازيةٌ تقلّل من مخاطر المعامَلات الكبرى للشركات، من خلال جَمع وتحليل البيانات والحقائق المادية للطرف الآخر في معاملةٍ تجارية. مما يُتيح للعميل تقييم مخاطر الصفقة المحتمَلة بشكلٍ كامل. وتُعَد عملية الفحص النافي للجهالة تقييماً مالياً وفَحصاً قانونياً شاملاً لوضع الشركة محلّ الفحص. حيث يتم تقييم كافة الجوانب المالية للشركة كالأصول، والخصوم، والإيرادات، والتكاليف، والمخزون، والديون، وحسابات العملاء والمورّدين، والمخصَّصات، والقروض؛ وجودة كلٍّ من الأرباح، والأصول، والتدفقات النقدية، والتحقق من سلامة ودقة القوائم المالية ومدى توافقها مع المعايير المتعارَف عليها.

ز. تسويةُ المنازَعات (Dispute Settlement)

حيث نساعد عملاءنا من رجال الأعمال ومديري الشركات في تسوية المنازَعات المتعلّقة بعقود التمويل والاستثمار والتعاقُدات التجارية بشكلٍ عام؛ وذلك لما نملِكه من فَهمٍ عميق في المسائل المتعلّقة بفقه المعاملات، والقوانين واللوائح ذات العلاقة.

ح. خدمة حَصر الإرث والوصايا والأوقاف (Limitation of Succession, Probate, and Endowments)

يمتلك فريقُنا الاستشاري احترافيةً عاليةً في صياغة وإعداد وتوثيق الوصايا والأوقاف، والإشراف على تقسيم المواريث بطريقةٍ مِهنية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتضمّن خِدماتنا القانونية في هذا المجال:

- تنفيذُ إجراءات قسمة تَركات الشركات، والإشرافُ عليها، وحراستُها، وتصفيةُ الممتلكات.
- صياغةُ الوصايا ووثائقِ الأوقاف وِفقَ متطلّبات الواقِف،

وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- العنايةُ الشاملةُ بالأوقاف بهدف إنمائها وتطويرها، وذلك وِفقَ رؤية الواقِف.
- إعداد اللوائح الخاصة بالجمعيات الوقفية والخيرية وصناديق التكافل العائلية.

ط. خِدمات المَشُورة العقارية (Real Estate Services)

تشمل خِدمات المَشُورة في مجال العقارات والمقاولات، ما يلي:

١. صياغة ومراجعة عقود بيع وتأجير واستثمار العقارات بما يضمن حقوق كافة الأطراف.
٢. صياغة ومراجعة عقود المقاولات، بما تتضمّنه من شروط عامة وخاصة، والرسومات الهندسية للمشروع، والجدول الزمني لتنفيذ المشروع.
٣. خدمة تقسيم الملكية العقارية والفَرز العقاري.
٤. المساعدة في إجراءات استخراج تصاريح البناء.
٥. تنظيم عملية التعاقد بين الملّاك والمقاولين، وكذلك العلاقات مع الجهات المموِّلة.
٦. صياغة ومراجعة عقود تأجير معدّات وآليات المقاولات.
٧. تسوية المنازَعات والتحكيم في مشاريع البناء وتسويتها.

2. خِدمات المَشُورة المالية (Financial Advising)

نظراً لقُدرتِنا التحليلية ومراقبتنا للأسواق، وتمكُّنِنا من توليد الأفكار وحلول الأعمال، فإنّنا قادرون -بحول الله- على تقديم المَشُورة المالية المناسبة لعملائنا، وذلك لمساعدتهم في إيجاد أفضل الحلول المالية لتطوير أعمالهم، والحِفاظ على رأس المال وتنميته. حيث نقدّم الخِدمات التالية: التقييم المالي (Valuation)، والنمذَجة المالية (Financial Modelling)، والتحليل المالي (Financial Analysis)، وإدارة المخاطر (Risk Management)، ونمذَجة الأعمال (Business Modelling)، وترتيب الصفقات (Arranging)، وترتيب عمليات الاكتتاب (Placements)، وإعادة الهيكلة المالية للشركات (Corporate Restructuring)، وترتيب عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A)، وتصفية المشاريع والشركات (Liquidation).

أ. التقييم المالي (Valuation)

إنّ الغايةَ من إجراءِ عملية التقييم المالي للشركات تختلفُ حسبَ اختلاف أهداف وتوجُّهات العميل. فقد يلجأ العميل إلى طلَبِ

خدمة التقييم المالي لشركةٍ ما في حال وجود خلافٍ بين الشركاء، أو لغرض الاندماج بين شركتين، أو الاستحواذ على حصصٍ في شركة أخرى، أو لزيادة رأس المال أو تخفيضه، أو للحصول على تمويل من البنوك، أو عند رغبةِ الشركاء في تصفية الشركة، أو عند رغبةِ أحد الشركاء في التخارج أو دخول شريك جديد، أو لغرض طرح أسهم الشركة للاكتتاب. وبما أنّ التحليلَ المالي صَميمُ ما نقومُ به، فإنّنا نقومُ بدراسةِ أهداف العميل وتَفهُّم احتياجاته وتوجُّهاته، ومن ثم إيجاد الهيكل المالي المناسب. إذ نعتمدُ في **بيت المَشُورة** على أفضل طرق التقييم المعتمَدة دولياً والمتوافِقة مع معايير التقييم الدولية (IVSC)، للوصول إلى القيمة العادلة لحقوق الملكية للشركة أو المشروع مَحلّ التقييم، وهي كما يلي:

١. طريقة التدفقات النقدية المخصومة (Discounted Cash Flow).
٢. طريقة المُضاعَفات مقارنةً بالشركات ذات النشاط المُماثل، كطريقة مضاعَف الربحية (P/E Ratio)، وطريقة مضاعَف القيمة الدفترية (P/BV Ratio).
٣. طريقة القيمة الدفترية المُعدَّلة (Adjusted Book Value).
٤. طريقة صافي قيمة الأصول (NAV).

ب. إعادة الهيكلة المالية (Corporate Restructuring)

بالإضافة إلى عملية التقييم المالي للوصول إلى القيمة العادلة لحقوق الملكية، تشتملُ عملية إعادة الهيكلة المالية على العمليات والمهام التالية:

١. تحليل أداء الشركة: إذ نعتمد على البيانات التي يزوّدنا بها العميل، وتشمل القوائم المالية، وذلك لتحليل الأداء من النواحي التشغيلية والمالية ومؤشرات الأداء.
٢. تحليل مؤشرات السوق والقطاع: وذلك حسب البيانات المالية والإحصائية المُتاحة، بهدف التنبّؤ بمؤشرات القطاع للفترة القادمة، والانعكاسات المحتمَلة لذلك على الشركة وأدائها المستقبلي.
٣. التحليل الرُباعي (SWOT): نقوم بإعداد التحليل الاستراتيجي الرُباعي للشركة المستهدَفة لتحديد نقاط القوة، والضعف، والفُرص، والتهديدات المحتمَلة؛ وهو ما يساعد في اتخاذ قرارات صائبة تتناسب مع موارد وقدرات الشركة، واختيار البدائل الاستراتيجية المناسبة.
٤. تحديد مؤشرات الأداء الرئيسة: بناءً على نتائج التحليل الاستراتيجي الرُباعي أعلاه، تُحدَّد أهم مؤشرات الأداء (KPI's) للشركة والتي يتم الاعتماد عليها لتحديد الأداء

المستهدَف للشركة.

٥. إعداد الخطة المالية: نقومُ بإعداد الخطة المالية متضمّنةً القوائم المالية التقديرية للسنوات القادمة والتي تشمل: قائمة الدخل التقديرية، وقائمة المركز المالي التقديرية، وقائمة التدفقات النقدية التقديرية.

ج. ترتيب عمليات الاكتتاب (Placements)

نقومُ بأداءِ دورٍ مهمٍ وجوهريٍ في بناءِ علاقةٍ تكامُليةٍ ناجحة بين عملائنا من أصحاب المدّخرات (المستثمرين) من جهة، وعملائنا من رجال الأعمال ومديري الشركات (الباحثين عن التمويل) من جهةٍ أخرى. إذ نسعى إلى تقليل الفِجوةِ التمويلية لدى الشركات الناشئة في المناطق السورية المحرَّرة، حيث نتمتعُ بخبرةٍ طويلة في مساعدة عملائنا من الشركات للحصول على التمويل اللازم عبر تهيئتِها لطَرح أسهمها للاكتتاب، وذلك بالتنسيق مع شركات وبنوك الاستثمار، واستقطاب الراغبين في الاكتتاب من قائمة عملائنا.

على المستوى الإجرائي، نعملُ -أولاً- على إعداد هيكلة الطرح (Structuring Placement Offering)، وتقييم الشركة محلّ الاكتتاب (Valuation)، وتقديم المَشُورة المالية حول القيمة العادلة للسهم (Fair Value)؛ ومن ثمّ صياغة نشرة الاكتتاب (Prospectus)، والتنسيق مع شركات وبنوك الاستثمار لتقوم بدورها في ترتيب وإدارة عملية الاكتتاب (Leading Subscription Process)، والإشراف على التعهّد بالتغطية (Underwriting)، وإدارة معامَلات الاستقطاع.

وتجدُر الإشارة إلى أنّه لدينا خبرة في التعامل مع كافة الأشكال القانونية للشركات، سواء شركات الأموال، كشركتَي المساهَمة المُقفلة والعامة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركة التوصية بالأسهم. ونتعاملُ أيضاً مع شركات الأشخاص، كشركة التضامُن وشركة التوصية البسيطة، وتحويلها إلى شركات أموال، وإعادة تقييمها وتهيئتها لطرح أسهمها للاكتتاب، وذلك بعد التنسيق مع الجهات الرقابية والمختصّة، وتطبيق المعايير والمتطلّبات اللازمة. حيث أنّ خبرتَنا العملية والتنظيمية، وعلاقاتنا الوثيقة، تمكّننا من ابتكار حلولٍ إبداعية لعملائنا من مختلف أشكال الشركات.

د. تصفية الشركات والمشاريع (Liquidation)

نساعدُ عملاءنا في تصفية مشاريعهم وشركاتهم، حيث قد تتعدّد الأسباب المؤدّية إلى انقضاء الشركة ومن ثم إلى حلّها وتصفيتها، كما يلي:

- بصدور حكم قضائي بحلّ أو بطلان الشركة.
- بانتهاء المدة المحدَّدة للشركة حسب النظام الأساس، واتفاق الشركاء على عدم تمديدها.

- بانتهاء الغَرَض الذي أُسِّسَت من أجله الشركة، والتأكد من استحالة تحقيقه.
- بإفلاس الشركة، وفي هذه الحال تخضع الشركة لقانون الإفلاس.

ونتولّى كافة مهام وإجراءات تصفية الشركات، كما يلي:

- القيام بأعمال وواجبات المصفّي حسب تعليمات قانون الشركات، وبما يحقّق مصالح شركاء أو مساهمي الشركة محلّ التصفية.
- القيام بفحص المركز المالي للشركة، وجَرد أصولها، والتأكد من أنها تكفي لتغطية التزاماتها.
- تحديد التزامات الشركة لدى الدائنين وتسديدها.
- تمثيل الشركة في منازَعاتها القانونية المرتبطة بأعمال التصفية، والقيام بكافة الأعمال التي تقتضيها التصفية، وبوجهٍ خاص تحويل أصول الشركة إلى نقود، بما في ذلك بيع المنقولات والعقارات بالمزاد أو بأي طريقةٍ تكفل الحصول على أفضل سعر ممكن.
- تقييم حقوق الشركاء أو المساهمين، وتقديم كشفٍ تفصيلي يتضمّن كافة إجراءات التصفية، وذلك بعد تغطية التزامات الشركة لدى الغير.
- التأكّد من شَهْر انقضاء الشركة وحَلّها، وذلك بعد الانتهاء من كافة مراحل التصفية.

هـ. خِدمات الزكاة (Zakat Services)

نقوم بإعداد وتجهيز الإقرارات الزكوية والكشوف المرفَقة، وتحديد الزكاة المستحقَّة على العميل في ضوء الدفاتر المحاسبية.

و. تدقيق ومراجعة الحسابات (Auditing)

نقوم بخدمتَي التدقيق الداخلي والخارجي للشركات عبر فَحص البيانات والقوائم المالية، حيث نتأكّد من صحة ودقة القوائم المالية وخُلوّها من الأخطاء أو التحريف، ونُبدي رأيَنا الموضوعي حيالها. وفي نفس الصَدَد، نساعدُ عملاءنا في تطبيق «**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**» (IFRS) عند إعدادهم للقوائم المالية ربع السنوية والسنوية.

ز. المحاسبة القضائية (Forensic Accounting)

في ظلّ التغيّرات المستمرة في بيئة الأعمال، باتت المحاسبة القضائية واحدةً من أهم المجالات المحاسبية، نظراً لدورها الجوهري في مساعدة الجهات المختصّة والمحاكم التجارية في تحقيق العَدل والشفافية في تسوية النزاعات المالية بين الكيانات التجارية. حيث

تُستخدَمُ فيها الأدوات المحاسبية، وأدوات التدقيق، والمهارات الاستقصائية والتحقيقية، في فَحصِ البيانات المالية للكيانات التجارية وتحليلها وإعداد تقارير موضوعية بشأنها. وتَهدِفُ تقارير المحاسبة القضائية إلى تقديم فَهمٍ واضحٍ ودقيق فيما يتعلّق بالبيانات المالية محلّ الفَحص والبحث، وذلك بغرضِ الكشف عن أية مخالفات مالية. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ القيمةَ المُضافةَ التي نقدّمُها لعملائنا في خِدمة المحاسبة القضائية، هي كما يلي:

- مساعدة عملائنا من الشركات في تحصيل الحقوق لدى الغير، وحماية مصالحها بما يتّفق مع القوانين المعمول بها.
- مُساعدة المحاكم التجارية في تحقيق العدالة وتسوية النزاعات، والقيام بأعمال تصفية الشركات.
- تِبيان الأدلّة الكافية على وجود أيّ تلاعبٍ أو تزويرٍ أو تحريفٍ أو تضليلٍ في البيانات المالية.

وجديرٌ بالذكر، نساعدُ في **بيت المَشُورة** عملاءنا من الشركات في حماية مصالِحها من خلال إعداد تقارير المحاسبة القضائية، حيث أنّ فريقَنا الاستشاري يتّسِمُ -بفضلِ الله- بالاستقلالية والنزاهة والشفافية، ويتمتّعُ بالخبرة والمعرفة في تنفيذ مهام المحاسبة القضائية.

ح. دراسة الجدوى الاقتصادية (Feasibility Study)

هي دراسةٌ نقوم بإعدادها لعملائنا الراغبين في تأسيس مشروعٍ جديدٍ أو لتوسعة مشروعٍ قائم، بغرضِ دراسة إمكانية تنفيذه والجدوى الاقتصادية منه. وتوضّحُ دراسات الجدوى الاقتصادية العائدَ المتوقَّع لرأس المال، وفترةَ الاسترداد، وعوامل المخاطر، والعَقَبات المحتمَلة أمام إتمام المشروع، وغيرها من الجوانب التي تؤثر في جدوى أي مشروعٍ اقتصادي. وتُعَد دراسات الجدوى الاقتصادية الدليلَ الذي يُنير بَصيرةَ العميل للتعرُّف على المنافع المتوقَّعة أو الخسائر المحتمَلة من المشروع محلّ الدراسة.

ط. ترتيب عمليات الاندماج والاستحواذ (Merger & Acquisition)

يُشير مصطلح «**الاندماج**» إلى اتفاقٍ اختياريٍ بين شركتَين على الانضمام معاً، ودَمج عملياتهما لتكوين كيانٍ قانونيٍ جديد أو شركةٍ جديدة. بينما يُشير مصطلح «**الاستحواذ**» إلى قيام شخصٍ أو شركةٍ بشراءِ مُعظم أو كامل حِصص شركةٍ أخرى، والسيطرة على إدارتها أو التأثير في قراراتها. وتُعَدُّ عمليات الاندماج والاستحواذ من الأساليب الناجحة عالمياً للشركات في تحقيق التوسُّع والنمو السريعَين. حيث تُمثّلُ حلّاً سريعاً لنطاقٍ واسعٍ من التحدّيات مثل: حاجة بعض الشركات إلى تحقيق النمو من خلال استحواذها على حصصٍ في

شركاتٍ أخرى، أو عند رغبتها في الحصول على حصةٍ سوقيةٍ أكبر أو لاستهداف أسواقٍ أخرى، أو لحاجتها إلى توفير السيولة، أو للتخارجِ من بعض الاستثمارات، أو لإعادة هيكلة رأس المال.

وسواءٌ رَغِبَ عميلُنا في التخارج من حصته في إحدى الشركات، أو في الاستحواذ على حصصٍ فيها، فإنَّ معرفتَنا وخبرتَنا في عمليات الاندماج والاستحواذ، وعلاقاتَنا الوثيقة ضمن مجتمع الأعمال، توهّلُنا لأن نكون الخيارَ الأولَ في تقديم المَشُـورة المناسبة والنُّصحِ القيِّم لإتمام الصفقات بما يلائم طرفَي الاستحواذ أو الاندماج. ونقومُ أيضاً بمساعدة مديري الشركات لتمكينهم من تحديد وترتيب أولويّاتهم واحتياجاتهم، سواءً لترتيب عملية الشراء من جانب المستحوِذ (Buy-Side)، أو لترتيب عملية التخارج من جانب البائع (Sell-Side).

نقدِّم في **بيت المَشُـورة** كافة الخِدمات الاستشارية القانونية والمالية لعمليات الاستحواذ والاندماج لكلا الطرفين (البائع والمشتري)، والقيام بإجراءات «الفحص النافي للجهالة»، والمساعَدة في تأسيس الشركات القابضة والتحالُفات الاستراتيجية بين مختلَف الشركات والكيانات التجارية، والتقييم المالي وإعادة هيكلة رأس المال قبل وبعد عملية الاندماج أو الاستحواذ. بالإضافة إلى مقدرتِنا على وضع استراتيجيةٍ توافُقيةٍ لإتمام صفقة الاندماج أو الاستحواذ، ورَسْمِ خطةِ عملٍ مناسبة للتخارج من الاستثمارات. حيث تشملُ خِدماتنا الخاصة بترتيب عمليات الاندماج والاستحواذ ما يلي:

١. تحديد خيارات وأولويات عملية الاندماج أو الاستحواذ: وذلك بناءً على تقييمنا للخيارات المتاحة التي تحقّق أهداف العميل وتطلّعاته، بأفضل طريقة وبكفاءةٍ عالية.

٢. إجراء التقييم المالي: نقوم بتحليل الأداء المالي لطرفَي الاندماج أو للشركة المستهدَفة محل الاستحواذ، وتحليل القوائم المالية وأهم المؤشرات المالية، للوصول إلى القيمة العادلة لحقوق الملكية.

٣. إعداد المستندات والتحليلات المالية: نقوم بإعداد مذكرة المعلومات (Information Memorandum)، وتحليل وعرض معلومات الفرصة الاستثمارية، لتقديم المَشُـورة للعميل فيما يتعلّق بقيمة صفقة الاندماج أو الاستحواذ وشروطها التجارية ومتطلّباتها القانونية.

٤. التواصل مع المستثمرين المستهدَفين: وذلك بالاعتماد على قائمة عملائنا وعلاقاتنا ضمن مجتمع الأعمال، للتواصل مع المستثمرين المستهدَفين من ذوي الملاءة المالية العالية؛ لتسويق الفرصة الاستثمارية حسب معطيات ومتطلّبات الصفقة، سواءً كانت عملية

استحواذ أو اندماجٍ؛ وذلك بما يحقّقُ أهدافَ عملائنا ويلبّي تطلّعاتهم واحتياجاتهم.

٥. تقييم أثر عملية الاندماج أو الاستحواذ: إذ نقدِّم الدعمَ والمَشُورة لطرفي صفقة الاندماج أو الاستحواذ للتفاوض على أفضل قيمة للصفقة بما يحقق أهداف وتطلّعات طرفَي الصفقة. كما نساعدُ في إيجاد حلولٍ مبتكَرة لتجاوز أي نقاط خلاف خلال مرحلة التفاوض، والاتفاق على أفضل الشروط بما يسهّل إتمام الصفقةِ بطريقةٍ سَلِسة، وذلك من خلالِ إضفاءِ أجواءٍ إيجابيةٍ بين طرفي الصفقة.

- **تقديم المَشُورة القانونية والمالية للعميل البائع:** نتمتّعُ في **بيت المَشُورة** بسجلٍّ حافلٍ في تأدية دورِنا كمستشارٍ قانوني ومالي لعملائنا من مؤسّسي الشركات والمستثمرين الراغبين في بيعِ حصصِهم فيها. وبذلك، فإنّ دورَنا يتمثَّلُ في مساعدتهم في إجراءِ المفاوضات، وتزويدِهم بنصائح قانونية ومالية حول مزايا العروض المطروحة. وتتراوحُ جهودُنا في هذا المجال بين بناءِ نماذج مالية متكاملة لعملائنا، وتقديم تقييماتٍ مالية عادلة، وإعداد نشرات ومستندات التسويق الخاصة، وانتقاءِ وترشيح المستثمرين المستهدَفين بالتنسيق مع شركات الاستثمار. وفي هذا الإطار، وسَعياً منّا لتحقيق أفضل خدمة لعملائنا الراغبين في التخارج من شركاتهم، قُمنا بتطوير نموذجِنا الخاص بعمليات التخارج، حيث تتضمّن الخطوات الآتية:

١. فَهم أهداف ودوافع الشركاء الراغبين في البيع.

٢. تقييم الشركة باستخدام التحليل المالي، وتحديد طريقةِ البيع المُثلى المتوافِقة مع طرائقِ التقييم المعتَمَدة دولياً.

٣. القيام بإجراءات «الفحص النافي للجهالة»، وتقديم المَشُورة القانونية والمالية اللازمة للعميل البائعِ خلال مرحلة التفاوض وبعد إتمام الصفقة.

٤. مساعدة العميل البائع في صياغة النقاط الرئيسة لاستراتيجية التفاوُض، والتي تهدِف إلى زيادة قيمة «العائد على الاستثمار» (ROI)، وتقليل أثر مخاطر التخارج المحتمَلة قدر الإمكان.

٥. صياغة العقود والاتفاقيات والوثائق بين طرفَي الصفقة، بما في ذلك الإقرارات والضمانات.

- **تقديم المَشُورة القانونية والمالية للعميل المشتري:** نقومُ بدورِ المستشار القانوني والمالي لعملائنا من رجال الأعمال والشركات الراغبين في الاستحواذ (الشراء) على حصصٍ أو أسهمٍ معروضة في شركاتٍ أخرى، حيث نساعدهم في تحديد

الفُرص الاستثمارية المتاحة وتقييمها، من خلال شبكة علاقاتنا الوثيقة على المستوى المحلّي والإقليمي. كما نقومُ بإتمام عمليات الاستحواذ، وتوثيق العقود والاتفاقيات اللازمة. وسَعياً منّا لتحسين شروط صفقات الاستحواذ وتقليل أثر المخاطر المحتمَلة، تشملُ خِدماتنا المتعلِّقة بعمليات الاستحواذ ما يأتي:

١. فَهم أهداف ودوافع العميل المشتري (الراغب في الاستحواذ).

٢. إجراءُ مَسحٍ للشركات المتاحة وفقاً للمعايير المتّفقِ عليها، وترشيح المستهدَفة منها، والتي تتوافق مع احتياجات وأهداف العميل المشتري.

٣. استكشاف مدى قابلية الشركاء لبيع حصصهم في الشركات المستهدَفة.

٤. مساعدة العميل المشتري في صياغة خطة التفاوُض المناسبة، والتي تهدِفُ إلى الوصول إلى القيمة المستهدَفة لإتمام صفقة الاستحواذ.

٥. القيام بعملية «الفحص النافي للجهالة»، وتقديم الدعم الفني اللازم، والمَشُورة القانونية والمالية للعميل المشتري خلال مرحلة التفاوض، وبعد إتمام الصفقة.

٦. صياغة العقود والاتفاقيات والوثائق، بما في ذلك: الإقرارات والضمانات.

خصوصية العميل وسرّية المعلومات

نلتزمُ بواجبنا بالحفاظ على بيانات عملائنا وسرّية معلوماتهم، ومراعاة خصوصيتهم، والالتزام بعدم إفشاء أي أمرٍ نطّلعُ عليه أثناء ممارستِنا لخِدماتنا الاستشارية. وتُعَدُّ المحافظةُ على سرّية معلومات وبيانات عملائنا من صُوَر حِفظ الأمانة في الشريعة؛ والتي نستسقي منها قِيَمنا. فقد كان صغارُ الصحابة، فضلاً عن كبارهم، يتلقّون ذلك عن النبي ﷺ؛ ففي صحيح مسلم، عن أنس رضي الله عنه، قال: أتى عليَّ رسولُ الله ﷺ، وأنا ألعبُ مع الغِلمان، قال: فسلَّمَ علينا، فبعثَني إلى حاجةٍ، فأبطأتُ على أمي، فلمّا جئتُ قالت: ما حَبَسَك؟ قُلتُ: بعثَني رسولُ الله ﷺ لحاجة، قالت: ما حاجَتُه؟ قلتُ: إنها سرّ، قالت: لا تُحَدّثنَّ بسرِّ رسول الله ﷺ أحداً. واستناداً إلى ما سبق، نُحافِظ في **بيت المَشُورة** على بيانات عملائنا وسرّية معلوماتهم، فمسؤوليتُنا كالتالي:

١. نتجنّب الإفشاء عن معلومات عملائنا وبياناتهم دون الحصول على التصريح اللازم، ونلتزمُ بعدم إطْلاع أي شخصٍ عليها.

٢. نتجنّب الظهورَ بمظهر المتحدّث باسم العميل، أو الإدْلاءَ بتصريحاتٍ شفهية أو مكتوبة، أو الإدلاءَ بشهادةٍ متعلّقةٍ بنشاطاته وأعماله.

٣. نعملُ على تقييد الوصول إلى المعلومات والبيانات الخاصة بعملائنا، بحيث تقتصر فقط على فريقنا الاستشاري، الذي يتوقّف تنفيذ أداء عمله على الحصول عليها .

٤. نلتزمُ بالحفاظ على سجلّاتنا الإلكترونية والورقية وبيانات عملائنا في أماكن آمنةٍ ومخصَّصة، ولا نقوم بمشاركتها مع طرفٍ ثالث إلّا بعد موافقةٍ خطّيةٍ من عملائنا.

إدارة المخاطر

تُعرَف «**المخاطرة**» بأنها احتمالُ وقوعِ حدثٍ غير مرغوبٍ به؛ وتُعرَّف «**إدارة المخاطر**» بأنّها العمليةَ التي يتمّ من خلالها تحديد وقياس ومراقبة مدى التعرّض للمخاطر، ومدى تأثير تلك المخاطر حال حدوثها. وتنطوي الإدارة السليمة للمخاطر على السيطرةِ على الأحداث المستقبلية المحتمَلة، إذ تُعَدُّ معالجةً استباقيةً، وليست تفاعُليةً للأحداث.

في واقع الأمر، ننصحُ عملاءنا، على الدوام، بأن يُولوا اهتماماً بإدارة المخاطر، والتي تُعتَبر من المبادئ الأساسية في ممارسة الأعمال ومن أسباب تحقيق النجاح. وقد قُمنا في **بيت المَشُورة** بصياغة استراتيجية خاصة بإدارة المخاطر، تتلاءم مع مختلف الأعمال، وتتوافق مع المبادئ السليمة لإدارة المخاطر.

وبما أنّنا نتبنّى نَهجاً متحفّظاً في إدارة المخاطر، فإنّ قدرتَنا -بفضل الله- على خَلقِ قيمةٍ مضافة إلى أعمال عملائنا لا تنحَصرُ في مجرّد توفير المَشُورة القانونية والمالية فحسب، بل تمتدُّ إلى أبعد من ذلك؛ في قُدرتنا على تزويد عملائنا من رجال الأعمال والشركات برؤيةٍ دقيقةٍ وشاملة، تدعمُ عمليةَ اتخاذِ القرار لديهم على أساسٍ طويل المدى. بالإضافة إلى تزويدِهم بالمَشُورة والدعم في جميع مراحل الأعمال، بما يحقّق أهدافهم، ويلبي تطلّعاتهم، ويحمي مصالحَهم، ويولّدُ حلولاً استراتيجيةً تنسَجمُ مع احتياجاتهم.

المسؤولية المُجتَمعية

تتمحوَر فكرةُ المسؤولية المُجتمَعية حول إحداثِ نوعٍ من التغيير الإيجابي والمُستدام في المجتمع في كافة المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وغيرها. حيث التغيير الذي يستهدفُ بالأساس إمّا زيادة الموارد وحُسن استغلالها، أو تطوير مهارات وقُدرات أفراد المجتمع وتوجيههم للمشاركة الفاعلة في تَقدُّمه وتَطوُّره. وانطلاقاً من إدراكنا العميق لأهمية الوفاء بمسؤوليتنا الاجتماعية، والتزامنا بها، فإنّه ليس من المستغرَب أن تكون من أولوياتنا السعيُ في إيجاد أفضلِ السُبُلِ لمساعدةِ أبنائنا من خريجي الجامعات المحلية، وتنمية معارفهم وصَقل مهاراتهم، وإتاحة الفرصة لهم في التدرّب والتعلّم في مكاتبنا.

أ. رأس المال البشري

انطلاقاً من رؤيتنا في إحداث تغييرٍ إيجابي ومؤثّر في المجتمع، وسَعْينا الدائم لأن نكون أنموذجاً يُحتذى به في مجتمع الأعمال، نؤمنُ بأنَّ كادرَنا أمانةٌ في أعناقنا، والتزامٌ علينا تطويره وتهيئته بالمعرفة والمهارات التي تساعده في بناء المجتمع وتنمية الاقتصاد. وإنّنا في **بيت المَشُورة** نَعتبرُ مستشارينا وموظفينا أهمَّ أصولنا على الإطلاق، لذا فإنّنا نواصلُ تركيزَنا على تدريب وتطوير كادرِنا من أبناء المجتمع، وزيادة كفاءتهم، وتنمية مهاراتهم، من خلال ترسيخ ثقافة التعلُّم المستمر، وتحفيزهم على ذلك. ومن هذا المنطلَق، وضَعنا ضمن أولويات خطتِنا الاستراتيجية ما يَضمن استقطاب أفضل الكفاءات العلمية والمِهنية من أبنائنا من الشباب السوري الطَموح والمُتَفاني.

ب. بيئةُ عملٍ خلّاقة

نؤمنُ في **بيت المَشُورة** بأنّ الاستمرارَ في تحقيق النجاح يتطلّبُ التركيزَ والاهتمامَ بتوفير بيئة عملٍ خلّاقةٍ ومحفّزةٍ للإبداع والابتكار، وإتاحةِ أفضلِ وسائل التطوير والتعلُّم، مدعومةٍ بكادرٍ على مستوى عالٍ من المعرفة والمهارة والتفاني في العمل. وإنّنا نعملُ مع كادرنا بروح الفريق الواحد، ونتبنّى مبدأ المشارَكة الفاعِلة لنجاحاتنا وإنجازاتنا، ليس فقط معهم، وإنّما مع مساهمينا وعملائنا وشركاء الأعمال.

ج. خَلْق قيمة مُضافة لعملائنا وللمجتمع

نسيرُ في **بيت المَشُورة** بثقةٍ عالية، يُصاحبُها طموحٌ عالٍ بقيامنا بالدور الذي نؤمنُ به، لنكون جزءاً فعّالاً من مساعي تحقيق مستقبلٍ أفضل لمجتمع الأعمال في المناطق السورية المحرَّرة. ومن هذا المنطلَق، يأتي عملاؤنا في مقدّمة اهتماماتنا، إذ يُعَدُّون مصدرَ إلهامِنا لابتكار حلولٍ قانونية ومالية أكثر أماناً ونفعاً، لنلبّي احتياجاتِهم وتطلّعاتِهم وأهدافَهم، ونحقّق لهم القيمةَ المضافةَ المرجوّة. وفي الختام، نسأل الله تعالى التوفيق في القول والعمل، وأن يجعلَ مقاصدَ هذا المشروع ساميةً، وأن يوفّق كلَّ من سعى لإنجاحه وينفعَ به، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خِـــدمـــات المَـــشُـــورة الـــمـــالـــيـــة

- التقييم المالي — Valuation
- ترتيب عمليات الاكتتاب — Placements
- ترتيب عمليات الاندماج والاستحواذ — Mergers & Acquisition
- تمويل الشركات — Corporate Finance
- النمذَجة المالية — Financial Modelling
- دراسة الجدوى الاقتصادية — Feasibility Study
- تصفية المشاريع والشركات — Liquidation
- إعادة الهيكلة المالية للشركات — Corporate Restructuring
- خِدمات الزكاة — Zakat Services
- تدقيق الحسابات — Auditing
- المحاسبة القضائية — Forensic Accounting
- نمذَجة الأعمال — Business Modelling

خِـــدمـــات المَـــشُـــورة الـــقـــانـــونـــيـــة

بيت المَشورة
للاستشارات القانونية والمالية
Mashora Advisory Services

www.MashoraAdvisory.com @MashoraAdvisory info@MashoraAdvisory.com